

المخاطر البيئية خارج البحث!



مقترحات لاستعادة الثقة

ان وجود هكذا قوانين وأنظمة، بالإضافة الى وجود آليات لتطبيقها بشكل صارم، سيساعد الدولة اللبنانية على التصدي بدرجة عالية من المصداقية، وعلى محاسبة المسؤولين عن أي حادثة تؤدي الى خسارة في الأرواح او في البيئة، سواء كان المصدر من شركة عاملة ضمن المياه اللبنانية أم في دول مجاورة، صديقة كانت أم عدوة، ولذلك يجب:

■ وضع إطار وطني للسلامة وحماية البيئة.

■ تطوير استراتيجية وطنية لنقل الخبرات بهدف تحسين فعالية القطاع العام وتنمية فرص العمل ضمن القطاع الخاص.

■ وضع استراتيجية وطنية للاستفادة من إيرادات استخراج الغاز ضمن الأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة والتأقلم مع تغير المناخ، من ضمن مهامها وضع استراتيجية تشاورية مع جميع الهيئات الفاعلة للمشاركة في عملية صنع القرار المتعلقة بإدارة سلامة المنشآت كما باستخدام الإيرادات الناجمة عنها.

■ إنشاء شركة وطنية للنفط والغاز تساهم في نقل الخبرات للقطاع العام والخاص وترفع من الإيرادات الممكنة استخدامها في عملية التنمية المستدامة في القطاعات المختلفة كما في عملية التأقلم مع تغير المناخ. وتبقى المفارقة والتحدي: هل يمكن في ظل إزدياد إيرادات الريع (بسبب استخراج الغاز) أن ينتقل اللبنانيون من ثقافة الزبائنية الطائفية (والتي تركزت بعد اتفاق الطائف بحسب تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية) إلى المطالبة بثقافة المواطنة؟ مع العلم انه في الكثير من الأحيان شكلت الثروة النفطية نقمة كرسست ثقافة الريع في الدول المنتجة للنفط، وخاصة في البلدان النامية.

هذه الاخطار، التي يمكن ان تتعرض لها الموارد والتجمعات أعلاه. كما لا بد من دراسة تأثير الاستثمارات، كل على حدة وجميعها كقطاع، على جهود التنمية المستدامة والتأقلم مع تغير المناخ. وقد أصبح هذا الأمر أكثر إلحاحاً بعد توقيع لبنان على اتفاقية باريس للمناخ والتزامه بأهداف التنمية المستدامة وإطار سبدي للحد من مخاطر الكوارث. وفي هذا الإطار يجب تقييم وترشيد اثر هذه القطاعات على سبيل المثال لنقل الخبرات على جميع الأصعدة. وعلى سبيل المثال يجب بذل الجهود عبر التشريعات والسياسات الوطنية والقطاعية من أجل نقل الخبرات الى المؤسسات والشركات اللبنانية والتي قد تساهم في نمو هذه الشركات على الصعيد الوطني والإقليمي ونمو فرص العمل المرتبطة بها. من هذه الخبرات مهارات لتصميم المنشآت للتقريب ولاستخراج النفط في البحار، كما منشآت نقل النفط من البحر الى اليابسة (انابيب وناقلات للنفط) ومنشآت تكرير وتخزين ومعالجة المشتقات النفطية على اليابسة لتكون قادرة على مقاومة الاحمال الناتجة عن التشغيل خلال الظروف العادية. ومهارات تطوير معلومات حول أحمال العواصف والأمواج والتيارات والزلازل الثلاثية الأبعاد في موقع المنشآت تأخذ بالاعتبار خصائص التربة المحلية وتفاوت الموجات الزلزالية من المصدر وحتى موقع المنشأة، مع الاحتمالات السنوية لتخطيها. ومهارات ضمن القطاع العام لوضع برامج قطاعية في القطاعات المختلفة لتقييم وتبويب المخاطر ومن ثم وضع برامج طويلة الأمد لتقليل هذه المخاطر (مثل قطاعات التربية والإبنية المدرسية، قطاع الصحة وأبنية المستشفيات، الأبنية الحكومية، البنى التحتية الحيوية).

هذه الاخطار، التي يمكن ان تتعرض لها الموارد والتجمعات أعلاه. كما لا بد من دراسة تأثير الاستثمارات، كل على حدة وجميعها كقطاع، على جهود التنمية المستدامة والتأقلم مع تغير المناخ. وقد أصبح هذا الأمر أكثر إلحاحاً بعد توقيع لبنان على اتفاقية باريس للمناخ والتزامه بأهداف التنمية المستدامة وإطار سبدي للحد من مخاطر الكوارث. وفي هذا الإطار يجب تقييم وترشيد اثر هذه القطاعات على سبيل المثال

ضرورة ترسيخ ثقافة استباقية للالتزام بالصحة والسلامة والقيم البيئية بين جميع المشاركين في الأنشطة البرتولية

على القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل الصناعة والزراعة التي غالباً ما تصنف على انها ممكن أن تؤمن فرص عمل عديدة وبشروط كريمة (decent jobs) وبالتالي هي تساعد على محاربة الفقر والبطالة ولذلك تساهم في جهود التنمية المستدامة من هذا المنظار.

نقل الخبرات والمهارات

يجب تطوير استراتيجية وطنية

هل يمكن ان نتحاشى الكوارث النفطية؟

المتطلبات المتعلقة بالصحة والسلامة والبيئة. بالإضافة الى المعلومات والمواد المهمة الواردة ضمن هذا الملحق، يجب التحسب الى ضرورة منع التأثير السلبي على مشاريع التنمية المستدامة والتأقلم مع تغير المناخ والتي قد تتأثر بالأنشطة البرتولية. وضرورة ترسيخ ثقافة استباقية للالتزام بالصحة والسلامة والقيم البيئية بين جميع المشاركين في الأنشطة البرتولية. وضرورة ترسيخ ثقافة استباقية للوقاية من مخاطر الأخطار الطبيعية (الزلازل، التسونامي، العواصف) كما من مخاطر اصطدام السفن في المنشآت البرتولية.

الالتزام باتفاقية المناخ

من الضروري القيام بمراجعة شاملة لقوانين وأنظمة إدارة البرترول من منظار حماية البيئة والسلامة العامة لا سيما من ناحيتين أساسيتين. يقترح القانون الآن القيام بدراسة جدوى للاستثمارات البرتولية لتقييم الأثر البيئي. في هذا الإطار لا بد من توسيع أفق دراسة تقييم الأثر البيئي لتشمل تقييم سلامة الاستثمارات نفسها، البيئة المجاورة، التجمعات السكنية والممتلكات المجاورة للاستثمارات وتلك التي يمكن ان تتأثر بها. وهذا التقييم يجب أن يشمل تأثير الاستثمارات على وتيرة وشدة الأخطار، وقابلية الضرر الناجمة عن

كما لا بد من تعريف مفهوم الصحة والسلامة وهل يشمل البنود أعلاه أم أنه يقتصر على الصحة والسلامة المهنية (المذكورة في الفقرة 2 من المادة 59). وخاصة أن هذه المفاهيم لم يتم تعريفها في المادة الأولى من القانون (التعريفات).

دور الدولة الرقابي

تشير المادة 130 من المرسوم رقم 10289 على ضرورة تحليل المخاطر والسلامة حيث من الواجب على صاحب الحق والمشغل أن يسعيا باستمرار الى التقليل من المخاطر. وهنا لا بد من وجود إرشادات إضافية حول منهجية التقليل من المخاطر ومن يحدد مستوى المخاطر المقبولة. كما تنص المادة على ضرورة تقليص المخاطر شرط ألا تكون الكلفة غير متناسبة مع التقليل من المخاطر الذي تم تحقيقه. وهنا أيضاً لا بد من وجود إرشادات إضافية حول كيفية تقييم الكلفة والفوائد (كما تقييم سواء الكلفة متناسبة أم غير متناسبة مع الفوائد) ومن ضمنها القيمة المالية لحماية البيئة وحماية التنوع البيولوجي وإنقاذ حياة الأفراد، وهذه أمور لا بد للدولة المعنية ان تحدها ضمن دورها الرقابي بإدارة مخاطر الكوارث. يحتوي مرسوم دفتر الشروط في الملحق رقم 2 على نموذج لاتفاقية الاستكشاف والإنتاج، حيث تعرض